صدى العلوم

متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

ترخيص رقم 2022/244

مجلة فصليّة مؤقّتًا، متخصّصة بالآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

ISSN 2959-9423

السنة الثانية 20 تموز 25

العدد 9

■ **النسويّة، مسارات تطوريَّة، أُسُس ابستمولوجيَّة ورؤية نقديَّة** / أ.د سحر حجازي

■ **الزواج المختلط بين مختلفي الدين في المجتمع اللبناني** / أ.م.د. تيريز سيف

■ **أدوات المعرفة عند فلاسفة المسلمين** / أ.م.د. الشيخ علي طالب

■ **«ثقافة الحياة» في فكر السيد نصر الله** / د. الشيخ أحمد جاد الكريم النمر

■ **الخطاب الديني في الحرب الإسرائيلية وتوظيفه السياسي** / لارا طلال سليمان

■ **أزمة الهويّة الوطنيّة وأثرها على النّظام السّياسيّ في لبنان** / نجاح حسين مشكور آل عيسى

■ **حريّة الرأي والتّعبير وإشكاليّة التّطبيق** / أسامة فاضل كاظم الجبوريّ

■ **The Uprising Conflict in Prompt Writing** / Dr. Lilian Nasser Abi Shakra

دار بيروت الدولية

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان

00961373983

المحتويات

11	الافتتاحية	د. حسن محمد إبراهيم
16	النسويّة، مسارات تطوريَّة، أُسُس ابستمولوجيَّة ورؤية نقديَّة	أ.د. سحر حجازي
58	الزواج المختلط بين مختلفي الدين في المجتمع اللبناني	أ.م.د. تيريز سيف
85	أدوات المعرفة عند فلاسفة المسلمين	أ.م.د. الشيخ علي طالب
114	«ثقافة الحياة» في فكر السيد نصر الله	د. الشيخ أحمد جاد الكريم النمر
142	الخطاب الديني في الحرب الإسرائيلية وتوظيفه السياسي	لارا طلال سليمان
174	الإعلام وتغيير المعايير القِيَميّة	حسّانة عدنان همدر
200	أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية	نعمة الله مروة
228	لبنانيو قرى ريف القصير بين المواطنة والتمييز الديني	خضر غازي جعفر
267	أزمة الهويّة الوطنيّة وأثرها على النّظام السّياسيّ في لبنان	نجاح حسين مشكور آل عيسى
298	الامتلاء السكاني في جبل عامل	محمّد حسن بزّي
331	تقويم الشّعر المقدّم في كتب القراءة والمحفوظات	حنين حسن الحاج علي
356	حريّة الرأي والتّعبير وإشكاليّة التّطبيق	أسامة فاضل كاظم الجبوريّ
385	بيبرس من الجنديّة حتّى السّلطنة	ريمان محمد صفوت إعمير
430	The Uprising Conflict in Prompt Writing	Dr. Lilian Nasser Abi Shakra

أزمة الهويّة الوطنيّة وأثرها على النّظام السّياسيّ في لبنان

نجاح حسين مشكور آل عيسى[1]

الملخّص

منذ نشأته؛ يعاني لبنان الحديث أزمة هويّة متشظيّة متقلّبة، تتجاذب أبناءها بين اليمين والشّمال، وما فتىء التدخّل الأجنبيّ عاملًا أساسيًّا يتحكّم في مساره ورسم تاريخه صعودًا ونـزولًا؛ حتى أضحى مفهوم المقاومة والتضحية في سبيل الوطن لتحريره من نير الاحتلال، على اختلاف تنوّعه، مسألة فيها وجهة نظر، تؤثّر على الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة بشكل مطّرد ولازم، لا يجعل للبلد استقرارًا ولا أمنًا ولا أمانًا. في هذا البحث، ندرس أثر أزمة الهويّة الوطنيّة في لبنان على نظامه السّياسيّ وقراراته المصيريّة.

الكلمات المفتاحيّة : الهويّة اللّبنانيّة، أزمة الهويّة الوطنيّة، الانقسامات اللّبنانيّة، تعدّد الهويّات، الطائفيّة في لبنان.

Abstract

Since its inception, Lebanon has been suffering from a fragmented and volatile identity crisis, with its people torn between the right and the left. Foreign intervention has always been a fundamental factor controlling its

(1) طالب دكتوراه في الجامعة الإسلامية؛ عنوان الأطروحة «أزمة الهويّة الوطنية وتأثيرها على النظام السياسي – دراسة مقارنة بين العراق ولبنان»، إشراف الأستاذ الدكتور موسى إبراهيم.

course and shaping its history, up and down, until the concept of resistance and sacrifice for the sake of the homeland to liberate it from the yoke of the Israeli occupation became a matter of viewpoint, affecting political and social life in a steady and necessary manner, which does not make the country stable, secure or safe. In this research, we study the impact of the national identity crisis in Lebanon on its political system and its fateful decisions.

المقدّمة

مئة وأربعة أعوام مرّت على التأسيس، ومشروع بناء الدّولة الوطنيّة في لبنان يعاني استحالة التنفيذ. ومن أبسط مظاهر الاستحالة وأكثرها تعبيرًا العجز عن وضع كتاب موحّد لهذا التاريخ، ما يعني استحالة صنع المستقبل. تعبّر هذه الوضعيّة من جهة عن مأزق النّظام وكذلك البديل السّياسيّ، ومن جهة أخرى عن البنية الطائفيّة. وهذا الأمر يطرح السّؤال عن آفاق الخروج من المأزق في ظلّ تقاطع التناقضات الخارجيّة مع التناقضات الداخليّة، وشمول هذه التناقضات التناحريّة جميع المستويات، الاقتصاديّة منها والسّياسيّة والماليّة والاجتماعيّة والثقافيّة. وتاليًا؛ هل يمكن إنجاز تغيير في بنية النّظام بمعزل عن الصراع الإقليميّ والدّوليّ؟

يأخذنا هذا السّؤال إلى العناصر المكوّنة للهويّة التي أنتجتها المجتمعات؛ ففي التاريخ البشريّ كلّه، ونتيجة الطابع الاجتماعيّ لحياة النّاس، شكّلت الهويّة الاجتماعيّة رابطًا قويًّا بالنسبة إلى الفرد، طبعته بها لدرجة أنّه لا يمكنه التفاعل مع الآخرين إلّا من خلال هذه الهويّة. إذ إنّها لا تتأكد إلّا من خلال الآخر. من هنا؛ يواجه المجتمع اللّبنانيّ أحد أصعب التحدّيات والمرتبط تحديدًا بالهويّة.

السّؤال البسيط، هل تشكّلت خلال المئة عام الماضية هويّة ثقافيّة لبنانيّة بما يتعدّى الإطار القانونيّ الجامع المتمثّل بالانتماء إلى دولة تُصدر الوثائق الشّخصيّة الخاصّة بها من هويّة شخصيّة وجواز سفر ووثائق زواج ووفاة وولادة، إلخ؟ هل تبلورت هويّة تشكّل مظلّة ينضوي تحتها اللبنانيّون بصرف النّظر عن تنوّعهم الدّينيّ والمذهبيّ

وتفاوتهم الاجتماعيّ والثقافيّ، والتي تفترض إذا ما وُجدت، أن يكون هذا التنوّع مصدرًا للغنى والتطوّر على المستويات الفرديّة والاجتماعيّة؟ وهذا التحدّي تواجهه الآن معظم المجتمعات العربيّة بعد هزيمة المشروع القوميّ التوحيديّ العربيّ، مع عدم إغفال حقيقة التفاعل بين الثقافيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والسّياسيّ.

إشكاليّة البحث

ينعكس ما تقدّم جليًّا على بنية النّظام السّياسيّ الذي ما يزال يشكّل عقبة أمام تفكيك عقد هذه الأزمة في الهويّة؛ والسّؤال الإشكاليّ المطروح:

كيف تتبلور عقد الأزمة الطائفيّة مع تعدّد الهويّات في لبنان؟

ينبثق من الإشكالية تساؤلان:

- ما هي العوامل التي لا تسمح بتوحيد بنية نظام سياسيّ مؤهل لحكم البلد؟
- كيف يمكن البناء على محسوبيّات مذهبيّة قائمة على مفاهيم متناقضة للهويّة الوطنيّة؟

المنهج المعتمد في البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليليّ الذي بدوره يعتمد على تفكيك العناصر الأساسيّة للموضوعات محلّ البحث، ثمَّ دراستها بأسلوب متعمّق. وفي ضوء ذلك يستنبط أحكامًا أو قواعد؛ يمكن عن طريقها إجراء تعميمات تساعد في حلّ المشكلات الاجتماعيّة والسّياسيّة، ويشيع استخدام ذلك المنهج في العلوم الشرعيّة والأدبيّة والفقهيّة والاجتماعيّة بجميع أطيافها.

أوّلًا. تكريس العثمانيّين للهويّة الطائفيّة في جبل لبنان

عرفت بلاد الشّام، والتي يُنظر إليها في أوائل في القرن العشرين بصيغة «سوريا

الطبيعيّة»، تعدادًا كبيرًا في الانتماء الدّينيّ-المذهبيّ لسكانها. وقد كان «جبل لبنان والمناطق المحيطة به واحدة من هذه المناطق من سوريا الكبرى. وقد كانت الدّولة العثمانيّة قد نظّمت شؤون الطوائف الدّينيّة غير الإسلاميّة منذ عهد السّلطان محمّد الثاني في إطار توازن سياسيّ تمارس من خلاله الطائفة الدّينيّة التي عدّت «مِلّة» حقّ مواطنية أفرادها في إطار الدّولة»[1].

لكن، في المقابل؛ عملت الدّولة العثمانيّة على استغلال النّزاعات الاقطاعيّة والأسريّة على حكم إمارة جبل لبنان من أجل فرض وصايتها وتعيين الأمراء الذين يضمنون لها استمرار تحصيل الضرائب وزيادتها عند الحاجة. وهذا ما أفرز نزاعات طبقيّة بين الاقطاعيّين وصغار الفلاّحين والحرفيّين، ومع استمرار هذه الثورات أعطى الاقطاعيّون الصفة الطائفيّة لها من أجل الحصول على دعم أولاد الطائفة لإخمادها، ما يعني أنّ استغلال الطائفة جاء من أجل القضاء على الثورات الاجتماعيّة ضد اضطهاد الاقطاعيّين.

سهّل فشلُ الاقطاعيّين وصراعُهم على إمارة الجبل، من مهمّة الباب العالي في إنهاء نظام الإمارة، وإعلان الحكم المباشر علي جبل لبنان. لكن استمرار الصراعات والضغوطات الأجنبيّة عجّل بانتهاء الوصاية العثمانيّة المباشرة عليه، فلم يكن الوجود العثمانيّ المباشر فيه يعجب الدّول الغربيّة، بخاصة فرنسا[2]، فضغطت من أجل إعادة الإدارة إلى جبل لبنان. فجاء نظام القائمقاميّة بديلًا عن الحكم العثمانيّ المباشر وتقسيمًا طائفيًّا للجبل بين الموارنة والدّروز.

(1) وجيه كوثراني: **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (1860-1920) مساهمة في دارسة أصول تكونها التاريخي**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط 3، 1982، ص 88.

(2) لقد زادت التدخّلات الخارجيّة الأوروبيّة من تعقيد العلاقات البينيّة، كما عزّزت الدور الذي أدّته الإرساليّات الدينيّة الأجنبيّة التي أفادت من الامتيازات المُعطاة لها نتيجة الضغوط التي مارستها البلدان الأوروبيّة على السّلطنة العثمانيّة. تاليًا؛ تكريس الهويّات الطائفيّة كان أمرًا بالغ الخطورة داخل السّلطنة في ظلّ نظام الملل الطائفيّة، فأوجبت على أنه لا يمكن لأي شخص أن يكون خارج طائفة دينيّة، فكلّ طائفة كانت بحدّ ذاتها تشكّل إطارًا تشريعيًّا وقانونيًّا.

سمح هذا التقسيم الطائفيّ للجبل بإثارة الفتنة الطائفيّة بين أبنائه برعاية القوى الأجنبيّة التي عملت على بثّ الفرقة بين الطوائف وتنصيب كلّ دولة نفسها حامية لطائفة من الطوائف الرئيسة في لبنان، باستثناء الطائفة الشيعية. ولم ينهِ نظام المتصرفيّة الذي أقرّته الدّول الأوروبيّة الإداريّة في لبنان المشكلتَيْن الرئيستَيْن اللتَيْن أعاقتا تطوّر لبنان الاقتصاديّ والاجتماعيّ والمتمثلتَيْن بالنّظام الاقطاعي والنّظام الطائفيّ، واستمرّت الثورات ضد العثمانيّين والمتصرفيّة حتى إنهاء العمل بالنّظام، بعد اندلاع الحرب العالميّة الأولى، والتي انتهت بإقرار ما سُمّي «الانتداب الفرنسيّ» على البلد كلّه.

لا بدّ من القول إنّ للسنوات الآفلة لحكم السّلطنة العثمانيّة آثارًا عميقة، على الهويّات السّياسيّة في بلاد الشّام. إذ ترجع جذور المجموعات الإثنيّة والدّينيّة، وحتى المسار الاقتصاديّ، إلى نهايات الحقبة العثمانيّة. وما نقرأه اليوم من تاريخ هو، في معظم الأحيان، تاريخ النخب السّياسيّة، وهو ردود أفعال القادة وكيف اتّخذوا قراراتهم، وحتى إنّ «التاريخ الوطنيّ» قد قسّم مراحل حكم كلّ حاكم. ولكن كان على كلّ تلك المشاريع السّياسيّة أن تحرِّك الشّعب وتحظى بدعمه. ومن شأن هذا العنصر الشّعبيّ، في القضايا الأيديولوجيّة، أن يوضّح عوامل محدّدة أثّرت في الجمود السّياسيّ في البلاد التي كانت جزءًا من سوريا العثمانيّة.

لقد كان يُنظر إلى جبل لبنان على أنّه واحد من المناطق المتقلّبة سياسيًّا من سوريا العثمانيّة، إذ اختبر ما دعي «حربًا أهلية»، في العام 1860، حين نشبت بين جماعتين (الـدّروز والموارنة)، في الجبل، وأدّت إلى تغييرات في الحكم السّياسيّ فيه[1]، أنتجت التسوية السّياسيّة واقعًا يسمّيه الباحثون المعاصرون بـ«الطائفيّة». لقد شرّعت

(1) فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى إتفاق الطائف**، رياض الدبس للكتب والنشر، 2010، ص 115.

النخب السّياسيّة قوانينها مدعيّة أنّها تمثّل الرغبات السّياسيّة لطائفتها[1]. ولم يكن ذلك التنوّع الطائفيّ حكرًا على جبل لبنان، ففي العام 1860 ونحوه، يمكن ملاحظة ذلك التنوّع على امتداد العراق وبلاد الشّام العثمانيّة. علاوة على ذلك، طُبّقت تلك النّظم الطائفيّة على امتداد المنطقة، مع مجيء المحتلّين الأوروبيّين.

ما أثار قلق المسؤولين العثمانيّين هو أنّ النخب المارونيّة في جبل لبنان، والتي تمثل أغلبيّة مارونيّة عدديّة واضحة في العام 1860، ليسوا حلفاء الحكومة العثمانيّة[2]. إذ أعطى نظام المتصرفيّة أرجحيّة واضحة للموارنة عن غيرهم من الطوائف، بخاصّة في المجلس الإداريّ الذي أُنشىء لمساعدة المتصرّف في الأمور الإداريّة. وضمّ أربعة موارنة من أصل **12** عضوًا من مختلف طوائف الجبل[3]. وفي الواقع، كانت لهذه الأهميّة السّياسيّة التي منحهم إيّاها نظام جبل لبنان انعكاسًا لتقاربهم السياسي والثقافيّ من الإرساليّات التبشيريّة الأوروبيّة التي طوّرتهم، وقد تعزّز في عهد المتصرفيّة (1861ـ1918)، نفوذهم السّياسيّ خصوصًا للبطريرك والمطارنة[4].

كما يذكر، أيضًا، أنّ فشل «نظام القائمقام»، في جبل لبنان، يرجع إلى عدّة عوامل، منها طبيعة النّظام ذاته الذي أحدث شرخًا كبيرًا في وحدة الجبل، وأعطى الفرصة لتنامي النزعات الطائفيّة بين المجموعتين[5]؛ أي الموارنة والدروز. وما لا شكّ فيه، أيضًا، تنامي الدور الذي قامت به الأطراف الأجنبيّة في إشعال نار الفتنة، فقد شجع الفرنسيّون منذ اللّحظة الأولى القضية المارونيّة بالتخلّص من الدّروز، فعملوا على بثّ الفرقة بين سكان الجبل، وإعلان الموارنة الولاء المطلق لفرنسا، ما دفع العثمانيّين

(1) تيموثي بوضومط: **الهويّة ورأس المال في لبنان أواخر العهد العثماني، تنافس الهويّات في أواخر العهد العثماني في بلاد الشام (1840ـ1940)**، ترجمة منصة حنا، لا د. 2010، ص 36.

(2) **المرجع نفسه**، المكان نفسه.

(3) ألكسندر أبي يونس: **دور الموارنة في إنشاء دولة لبنان الكبير والمحافظة عليه**، مجلّة **المنارة**، العدد 122، 2005، ص 201.

(4) المرجع نفسه، ص 67.

(5) عائشة بن ساعد: **دور الدولة العثمانية في ترسيخ الطائفية في لبنان**، مجلّة **الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، 2018، العدد 36، ص 53.

والبريطانيين إلى احتضان الدّروز، فتفاقم الخلاف أكثر بين الطائفتَيْن؛ فعمل الأتراك على تغذية هذه الخلافات من أجل استعادة سلطتهم المباشرة في لبنان.

أما الإنكليز؛ فجاءت مساندتهم للدروز من أجل منافسة فرنسا في لبنان، وضمان عدم انفرادها بالمنطقة التي تعدّ بالنسبة إلى الطرفَيْن مهمّة من الناحيتَيْن الاستراتيجية والتجارية. وكان للاقطاعيّين من الطائفتَيْن دور بارز في إشعال نار الفتنة الطائفيّة، عندما وجدوا أنّها المخرج الوحيد لهم من ثورة الفلاّحين الاجتماعيّة ضد الطبقيّة والاستغلال، والتي عجز الاقطاعيّون الموارنة عن مواجهتها وقمعها في كسروان. وكذلك خوف الاقطاعيّين الدّروز من انتقال فتيل الثورة إلى مناطقهم؛ فحرّكوا الشّعور الطائفيّ في مواجهة المطالب الاجتماعيّة والاقتصاديّة[1].

ثانيًا. أزمة الهويّة بعد تأسيس «دولة لبنان الكبير»

لم يستطع لبنان الجديد، بعد تأسيسه في العام 1920، التخلّص من روح الطائفيّة والمذهبيّة المتجذّرة بين مكوّناته الاجتماعيّة والثقافيّة والسّياسيّة، والتي حملها معه من العصر العثمانيّ. وهذا أمر طبيعيّ، إذ لا يمكن خلق مفهوم «وحدة وطنية» حقيقيّة في ظلّ هيمنة خارجيّة هي من أنشأت هذا «الوطن»، وهي من وضعت له قواعده المستقبلية التي بقيت قائمة على التقسيم الطائفيّ. إذ على المستوى السّياسيّ؛ تبخّرت كلّ الوعود التي قطعتها فرنسا «دولة الانتداب» على لبنان، في العام 1918. ولم يكن للمجلس التمثيليّ المنتخب الذي أُسّس في آذار من العام 1922، أيّ دور تقريري، فضلًا عن طبيعة تركيبته الطائفيّة، فقد لعب الفرنسيّون على التناقضات الطائفيّة، وعطّلوا إمكانات العمل السّياسيّ الاحتجاجيّ، ما صعَّب ظهور حركة وطنيّة على الصعيد اللّبنانيّ ككل[2].

(1) عصام سليمان: **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، دار العلم للملايين، بيروت، 1991، ص 92.
(2) المرجع نفسه، ص 115.

في المقابل؛ سعى الزعماء الموارنة إلى الحفاظ على المكاسب التي حصلوا عليها في حدود لبنان الجديد، تلك التي أعطوهم إياها الفرنسيّون على حساب بقية الطوائف، وصاروا أكثر نزوعًا للمساومة، مع دعم التجّار من الطوائف الأخرى الذين جمعتهم مصالحهم مع زعماء الموارنة في منع وتعطيل أيّ تغيير في الوضع القائم[1]. هذا؛ وبحلول «الانتداب الفرنسيّ»، انقسم اللّبنانيّون فيما بينهم على الخيار السّياسيّ، ما بين الدّعوة إلى الانضمام إلى الوحدة مع سوريا؛ حينما طالب بها أكثرية المسلمين وأقليّة مسيحيّة، وبين الاستقلال عن سوريا والمناطق العربيّة الإسلاميّة، في إطار كيان لبنانيّ مستقل، طالبت به الأغلبيّة المسيحيّة، خصوصًا الموارنة، وبعض المسلمين[2].

في هذه الأثناء؛ استطاع الفرنسيّون تثبيت الموارنة في حكم لبنان، والذين عملوا على استقلاله عن بلاد الشّام وإخضاعه لـ«الانتداب الفرنسيّ»، فطالب البطريرك إلياس الحويّك، في أثناء وجوده في باريس، باستقلال لبنان المطلق عن أي دولة عربيّة تنشأ في سوريا استقلالًا مطلقًا[3]. كما أثار البطريرك مسألة التمايز العرقيّ والثقافيّ بين العناصر الثقافيّة والاجتماعيّة في لبنان وسوريا. كذلك برز من يسوّق إقامة الوطن القوميّ للموارنة في لبنان، فاستعرت أزمة الهويّة اللّبنانيّة في ظلّ الانقسامات الطائفيّة بين العروبيّين والكيانيّين المطالبين بجعل لبنان وطنًا قوميًّا للمسيحيّين تحت الحماية الفرنسيّة[4]، والاستقواء بها.

في إطار الحديث عن ولادة الكيان اللّبنانيّ؛ يقول الباحث زهير شكر: «إن طريقة ولادة الكيان اللّبنانيّ جعلت الموارنة مقتنعين بأنّهم ذو حقّ في السّيطرة على لبنان.

(1) طنّوس شلهوب: **لبنان وصراع الهويّة – مئة عام من الاستحالة**، مجلّة **المفكرة القانونية**، العدد 40، 17/ 11/ 2021، ص 34.

(2) وجيه كوثراني: **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان**، مرجع سابق، ص 209.

(3) حكمت ألبير حداد: **لبنان الكبير**، دار نظير عبود، لبنان، ط 3، 2006، ص 231.

(4) جوزيف أبو خليل: **قصة الموارنة في الحرب، سيرة ذاتية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1999، ص 89.

وستحول هذه الولادة غير الطبيعيّة دون إضفاء الشرعيّة الاجتماعيّة على الكيان اللّبنانيّ لغاية العام 1943، في مقابل ولاء الموارنة المزدوج للكيان الجديد وللانتداب، أو الأصحّ الاحتلال، منشىء هذا الكيان وحاميه، عبّر المسلمون عن رفض مزدوج لهذا الكيان وللانتداب الفرنسيّ عن ولاء مزدوج للعروبة وسوريا»[1].

من النتائج الاجتماعيّة السّلبيّة لإنشاء دولة لبنان الكبير خلق مجتمع مقسّم تحكمه علاقات طائفيّة واجتماعيّة واقتصادية مختلفة. وشكّلت الإقليميّة الطائفيّة عنصرًا آخر أعاق عمليّة اندماج السّكان المختلفين في بوتقة اجتماعية واحدة. كما شكّلت السّنوات السّت الأولى من ولادة الكيان اللّبنانيّ حقبة مليئة بالأحداث المتتالية التي حكمت مواقف الطوائف اللّبنانيّة. ذلك أنّ مواقف هذه الطوائف من لبنان الكبير أملتها إلى حدّ بعيد مواقف خارجيّة، مثل تطوّر الموقف الفرنسيّ من لبنان وموقف الحركة القوميّة العربيّة الناشئة في سوريا في ذلك الوقت. وقد أدّى إنشاء لبنان الكبير إلى تغيير في المعادلة الطائفيّة الديمغرافيّة والسّياسيّة اللبنانيّة؛ فبعد أن كانت في القرون السّابقة مارونيّة- درزيّة أصبحت مارونيّة- سنيّة. فقد تقبّل السُّنة تدريجيًّا خسارتهم الموقع السّياسيّ الرئيسيّ الذي كان لهم في ظلّ السّلطنة العثمانيّة وقبولهم بالدّولة اللّبنانيّة مع تأكيد دورهم السّياسيّ في الصيغة الطائفيّة التي ظهرت في أوائل الثلاثينيّات من القرن الماضي، والتي تكرّست في الميثاق الوطنيّ في العام 1943 [2].

أمّا الدّروز؛ فبعد القضاء على الثورة السّوريّة حاولت فرنسا كسب دعم العائلات الدّرزيّة التي أصبحت أكثر تقبّلًا للدولة اللّبنانيّة شرط أن يكون لها دور أساس فيها. أمّا الشّيعة الذين تمتّعوا بنوع من الحكم الذاتيّ في جبل عامل، فقد أدّوا دورًا مهمًّا في حركات الرفض والمقاومة ضد المحتل الفرنسيّ في الأعوام 1920 و1921 و1925

(1) زهير شكر: **الوسيط في القانون الدّستوري**، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 98.

(2) باسم الجسر: **ميثاق 1943 لماذا كان؟ وهل سقط؟**، دار النهار، بيروت، ط 2، 1998، ص 109.

و1926، إذ عانوا حرمانًا واضطهادًا بسبب حدّة الانقسام حيال الحقوق بين المواطنين اللبنانيّين، وهي السّياسة التي اتّبعها الاحتلال الفرنسيّ مع نشوء دولة لبنان الكبير، حيثما هُمشّت هذه الطائفة تهميشًا كبيرًا، وسحقت حقوقهم السّياسيّة والاجتماعيّة، ولم تصل الطائفة الشّيعيّة إلى الكيانيّة المؤسّساتيّة إلّا في العام 1967، حينما أقرّ المجلس النيابيّ اقتراح المجلس الإسلاميّ الشّيعيّ الأعلى بضغط من الإمام السّيد موسى الصدر، والذي انتُخب مسؤولًا عنه[1].

ثالثًا. إشكاليّة النّظام السّياسيّ اللّبنانيّ

وُلد الميثاق الوطنيّ اللّبنانيّ، في العام 1943، في تسوية تاريخيّة بين المسيحيّين والمسلمين، وهو اتّفاق غير مكتوب قام على مبدأي «لا للشرق ولا للغرب»، أي بمعنى رفض الوصاية الأجنبيّة والالتزام بالاستقلال. ويعكس الميثاق توافقًا ضمنيًّا قائمًا على توازن الشّراكة بين الطوائف، حين توافق المسيّحيون على التخلّي عن فكرة الحماية الغربيّة، فيما وافق المسلمون على أنّ لبنان وطن نهائيّ وليس جزءًا من مشروع سوريا الكبرى.

غير أنّ غموض هذه الصيغة وانتقاصها من عروبة لبنان وربط الهويّة بصيغة طائفيّة دفعت اللّبنانيّين إلى الانقسام طائفيًّا حول الهويّة الوطنيّة، وتعطّل الميثاق الوطنيّ في الممارسة، لا سيّما في الأزمات الحادّة ذات الأبعاد الإقليميّة التي عصفت بلبنان. لذلك سعت الدّولة إلى إبعاد نفسها عن صراعات المحاور الإقليميّة، وانقسمت وتعطّل قرارها؛ فالذي تغيّر بعد الاستقلال ليس لبنان؛ بل المحيط الإقليميّ، بعد قيام كيان الاحتلال «إسرائيل» في فلسطين المحتلة إثر حرب العام 1948، وبعد التحوّلات التي أعطت العروبة اندفاعة جديدة مع الرئيس جمال عبد الناصر، وهكذا استعادت الوحدة العربيّة زخمها ومعها تحرير فلسطين من الاحتلال، فمال المسلمون، سُنّة وشيعة، إلى تبنّي القضيّة الفلسطينيّة ورفع لواء الدّفاع حتى التحرير.

(1) كمال حمدان: **الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية والهويّة الوطنية**، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 1998، ص 206.

لكن بعد تولّي كميل شمعون الرئاسة (1952ـ1958)؛ جرّ لبنان إلى حلف بغداد نظرًا إلى تعاطفه مع العراق الموالي للغرب، وضعف إيمانه بسياسة عدم الانحياز التي تتّبعها مصر، ولثقته بالدعم الأميركي. لقد كان لهذا الاصطفاف الرسميّ ضمن المحور الأميركيّ دور المفجّر للفتنة الداخليّة[1]؛ بعد معارضة العروبيّين؛ أبرزهم الحزب التقدميّ بقيادة كمال جنبلاط والحزب الشّيوعيّ الذي لم يكن حائزًا على الترخيص، وحزب النجّادة[2]، والهيئة الوطنيّة وحزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، وعدد من النواب والشّخصيّات والقيادات السّياسيّة[3].

لذلك؛ كانت سياسة شمعون أحد أهم أسباب انطلاق أحداث ثورة العام 1958، والتي قسّمت اللّبنانيّين إلى معسكرَيْن: الأول مؤيّد للدول العربيّة بقيادة جمال عبد الناصر، فيما الآخر موالٍ للقوى الغربيّة بقيادة واشنطن. إلى ذلك، عمد الرئيس فؤاد شهاب بعد توليه الرئاسة (1958ـ1964)، إلى التقارب مع المسلمين بزيادة عدد مقاعد البرلمان لضمّ وجوه جديدة وتنمية المناطق المحرومة عبر إنشاء بعض المؤسّسات الإنمائية، وشدّد على ضرورة بناء الولاء الوطنيّ؛ فاتّخذ مواقف أكثر مرونة تجاه المدّ العروبيّ الذي يتوافق وروح الميثاق الوطنيّ، فاحتوى الموجة الناصريّة وقدّم تنازلات سياسيّة على صعيد سياسة لبنان الخارجيّة مع البقاء في المحور الغربيّ، وأقفل النقاش في الهويّة والدّور المنشود للبنان ضمن المحيط العربيّ[4].

---

(1) ألبير داغر: **أزمة بناء الدولة في لبنان**، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2012، ص 58.

(2) غالبًا ما كان يوصف الحزب بأنه المسلم «التوأم الشقيق» للكتائب. كان «النجّادة» حزبًا راديكاليًّا محافظًا ومعاديًا للشيوعيّة، يدعو إلى القوميّة العربيّة التي تكافح نحو الوحدة العربيّة وباستقلال العرب من أي حكم أجنبيّ، وأنّ لبنان هو عربيّ. وعلى الرغم فشله من تحقيق هذه الأهداف، بقي الحزب يجذب عددًا كبيرًا جدًّا من المسلمين السُّنّة في المجتمع، بخاصة في بيروت. من الناحية الأيديولوجية، اعتمد الحزب منذ بداياته على القوميّة العربيّة التي سعت لقمع كلّ التأثيرات الخارجيّة، بما في ذلك «الانتداب الفرنسي» للبنان، والتي عمّقت التناقض مع «الكتائب» خاصّة مع النزعة باتجاه الفينقية والميول باتّجاه الغرب.

(3) عطية مساهر حديد وسامي صالح السياد: **موقف لبنان من حلف بغداد**، مجلّة **آداب الفراهيدي**، جامعة تكريت، العراق، العدد، 15 حزيران، 2013، ص 89.

(4) كمال حمدان: **الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية والهويّة الوطنية**، مرجع سابق، ص 150.

لم تتوقّف الحرب الداخليّة اللّبنانيّة عند حدود المناطق الطائفيّة الإسلاميّة والمسيحيّة، إنّما تعدّتها إلى قوى الصّف الواحد في المجتمع المسيحيّ، وكذلك في ما بين القوى اليساريّة والوطنيّة والإسلاميّة خلال ثمانينيّات القرن الماضي، فشهدت صراعًا داميًا عسكريًا، أفرزت العديد من الشّخصيّات السّياسيّة في أثناء الحرب الأهليّة اللّبنانيّة، على رأس أحزابهم ودخلت الحكومات المتعاقبة ممثّلة لطوائفها وأحزابها، وما يزال أغلبها في الحكم حتى يومنا هذا.

من جهة أخرى؛ برز عدد من الشّخصيّات القياديّة الشّيعيّة الدّينيّة والسّياسيّة في البنيان الشّيعي في آن، منها السّيد موسى الصدر الذي يُعدّ المؤسّس الأوّل للبنيان الشّيعيّ الإداريّ والمؤسّساتيّ الرّسميّين في لبنان، والذي عمل على نبذ الحرب الأهليّة، والرافض لمقولة الاستمالة إلى الدّول الخارجيّة. هذا ما أبقى الطائفة الشّيعيّة من دون دعم خارجيّ أو سندّ دوليّ، ورأى أنّ لبنان وطن نهائي لكلّ أبنائه، ومنها الطائفة الشّيعيّة، فأسّس حركة المحرومين في العام 1976، وهي «حركة وطنيّة تتمسّك بالسّيادة الوطنيّة وسلامة أراضي الوطن وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرّض لها لبنان»[1]. لكن ما زاد من تأزّم الوضع الداخليّ في لبنان هو الحضور الإسرائيليّ في لبنان منذ اجتياحه لبنان الأوّل في العام 1978، وحتى قبل ذلك حين كان العدوّ يعتدي على القرى اللّبنانيّة الحدوديّة في الجنوب.

لقد برز موقفان متناقضان ينبعان من الخلفيّة الفكريّة والسّياسيّة والعقديّة، ومن الاصطفاف السّياسيّ، الذي يريد كلّ طرف، ما بين المحور الغربيّ، بما فيه السّياسيّ، من ضمنه «إسرائيل». والمحور الشرقيّ بما فيه سوريا. وهذا كان سببًا رئيسًا في اندلاع الحرب الأهليّة إضافة إلى أسباب النّزاعات الطائفيّة التي كانت تزداد حدّة، كما كان وجود منظمة التحرير الفلسطينيّة يزيد الوضع تعقيدًا؛ حيث تذّرعت «إسرائيل» بهذا الوجود لاجتياح لبنان الثاني في العام 1982.

(1) ميثاق حركة أمل، ص 7.

في **23** أغسطس/ آب 1982، انتُخِب «بشير الجميل» رئيسًا للجمهوريّة في ظلّ الاحتلال الإسرائيليّ. وفي **11** سبتمبر/ أيلول، قابل الجميل رئيس الوزراء الإسرائيليّ مناحيم بيغين في داخل الكيان الإسرائيلي، ووعده باتّخاذ خطوات لبدء علاقات دبلوماسيّة بين لبنان والكيان. ولكن الجميّل اغتيل على إثر هذا الموقف، فاشتدّت الحرب الأهليّة، ومعها استمر التمييز الطائفيّ في لبنان، لمصلحة الموارنة، حتى اتّفاق الطائف في العام 1989، والذي أنهى الحرب، وعدّل الدّستور فجعل الحكم مناصفة بين المسيحيّين والدّروز والمسلمين (الشّيعة والسُّنة) رسميًّا، وقد انتزعت معظم صلاحيّات الرئاسة الأولى المارونيّة لصالح الحكومة مجتمعة برئاسة شخصيّة سنيّة.

رابعًا. الطائفية وتحولاّت النّظام السّياسيّ بعد اتفاق الطائف

لقد جاء اتفاق الطائف للتوفيق بين التوجّهات اللّبنانيّة المختلفة والمتناقضة على إيجاد تسوية وسيطة تكون مقبولة بين لبنان الوطن النهائيّ لجميع أبنائه وبين لبنان العربيّ الهويّة والانتماء[1]. ويعني هذا؛ أنّ وثيقة الوفاق الوطنيّ قد ميّزت بين العروبة وبين الوحدة العربيّة؛ فنصّ الدّستور المعدّل في العام 1990، أنّ «لبنان سيّد حرّ مستقلّ؛ وطن نهائيّ لجميع أبنائه، واحدًا أرضًا وشعبًا ومؤسّسات». وكان واضحًا جدًّا في تحديد هويّة لبنان العربيّة عندما نصّ في الفقرة التي تلي المقدّمة على أنّ لبنان عربيّ الهويّة والانتماء، وهذه هي المرة الأولى التي تحسم فيها بأسلوب واضح وقاطع نظريًّا، مسألة الانتماء للعروبة، ألّا أنّه أبقى مؤقّتًا على النّظام الطائفيّ القديم، تلك الصيغة التي قوّضت وما تزال تقوّض عمليّة الانصهار الوطنيّ.

إذ إنّ اتفاق الطائف لم يلغِ هذه الصّيغة، فلم تحدّد المادّة **52**، مهلة زمنيّة لإلغاء الطائفيّة السّياسيّة، ولو على مراحل[2]؛ فأعاد توزيع الحصص الطائفيّة بطريقة بدا معها

(1) أحمد سعيفان: **الأنظمة السياسية والمبادئ الدّستورية العامة- دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص 180.

(2) زهير شكر: **الوسيط في القانون الدّستوري**، مرجع سابق، ص 113.

أنّها وسيلة اقتسام السّلطة بين زعماء الطوائف. كما أقرّ الدّستور الجديد المناصفة بين المسلمين والمسيحيّين في عدد الوزراء داخل الحكومة وعدد النواب داخل المجلس النيابيّ، وداخل مؤسّسات الدّولة. وهذا بحدّ ذاته عاد وكرّس روح الطائفيّة في البلد، بشكل أكبر، عمّا كان عليه من قبل. لقد حيّر النّظام السّياسيّ اللبنانيّ رجال السّياسة والقانون في تحديد طبيعته، إذ لم يوفّق أحد بالعثور على مثيل له في معاجم القانون الدّستوريّ أو الأنظمة السّياسيّة المطبقة في الدّول الحديثة[1].

أ. التناقضات في تصنيف النّظام اللّبنانيّ وفاقًا للدّستور

قانونًا؛ هناك التباسات وتناقضات وقع فيها توصيف النّظام اللّبنانيّ، وهما في ميزتَيْن أساستَيْن: الدّيمقراطيّة البرلمانيّة والصيغة الطائفيّة أو الطائفيّة السّياسيّة. ويمكننا تتبّع ذلك في وثيقة الدّستور الأساسيّة للعام 1926، وما طرأ عليها من تعديلات في ميثاق العام 1943، وفي وثيقة اتفاق الطائف للعام 1989، وهي الأهمّ على الإطلاق.

1. النّظام اللّبنانيّ ديمقراطيّ برلمانيّ

تقول مقدّمة الدستور اللبنانيّ إنّ لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة[2]، والشّعب فيها هو مصدر السّلطات وصاحب السّيادة يمارسها عبر المؤسسات الدّستوريّة[3]، والنّظام قائم فيه على مبدأ فصل السّلطات[4]، وعلى مبدأَي العدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل[5]، ويعتمد على المبادرة الفرديّة والملكيّة الخاصّة. إلى هنا ينتهي نصّ مقدّمة الدّستور في ما يخصّ توصيف النّظام في لبنان، ويظهر جليًّا أنّ النّظام برلمانيّ ديمقراطيّ والشّعب

(1) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق، وقائع المؤتمر السنوي الأول: صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدّستوري والممارسة السياسية**، منشورات الجامعة اللبنانية، 2020، ص 190.

(2) مقدّمة الدّستور اللبناني، الفقرة (ج).

(3) المصدر نفسه، الفقرة (د).

(4) المصدر نفسه، الفقرة (هـ).

(5) المصدر نفسه، الفقرة (ج).

فيه مصدر السّلطات، والمواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، أيضًا آلية تطبيق ذلك مذكورة في الدّستور، والنصّ واضح ولا يحتاج إلى اجتهاد بالتفسير.

إنّ التعديل الذي أُدخل على الدّستور، بموجب اتّفاق الطائف، قد أزال الالتباس الذي كان حاصلًا على المستوى القانوني في ما يتعلّق بانحراف النّظام اللّبناني نحو النّظام الرئاسيّ بسبب الصّلاحيّات الواسعة التي كان يتمتّع بها رئيس الجمهوريّة، من دون تحميله مسؤوليّة أعماله، كما هو مفروض في هذا النّظام الأخير، بسبب غياب المؤسّسات الرقابيّة بشكل عام[1]. لذلك زاد من التباس الأمر الطابع الطائفيّ الاقطاعيّ لذلك النّظام.

2. النّظام اللّبنانيّ يتميّز بطائفيّة خالصة

تنحصر مشكلة النّظام في لبنان أنه انبثق من بذور تاريخيّة تعود إلى أكثر من قرن مع ما سُمّي نظام القائم مقاميّتَيْن (1840)، ثمّ المتصرفيّة (1861)، باتفاق عثماني- أوروبيّ. وقبل ولادة دولة لبنان الكبير جرى الضمّ والفرز في بلاد الشّام، مع الاحتلال الفرنسيّ وِفاقًا لما ارتآه المنتصرون في الحروب العالميّة في القرن الماضي.

بعد إعلان دولة لبنان الكبير؛ كان الاعترِاف بالشّعب اللّبنانيّ أنّه مجموعة من الطوائف[2]، وأسّس على نظام يوزّع مجلس النواب والمناصب والوظائف الإداريّة على الأساس الطائفي، وذلك باتفاق شفهيّ غير مكتوب بين رئيس وزرائه السّنيّ ورئيس جمهوريّته الماروني، وعرف بميثاق العام 1943، والذي وزّع السّلطات السّياسيّة الثلاث بين طوائفه الأكبر، رئيس جمهوريّة ماروني بسلطات واسعة، ورئيس وزراء سنّيّ متفاهم معه، ورئيس مجلس نواب شيعيّ يدير جلسات المجلس. كذلك أُعطيت سلطة رسميّة لهذه الطوائف الكبرى، وما ينضوي تحتها من مذاهب، بموجب

(1) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 198.
(2) المادّة **24** من دستور العام 1926.

مراسيم صدرت عن المندوب الفرنسيّ بين عامي 1936 و 1938 مكرّسًا نوعًا من الاستقلاليّة لهذه الطوائف، فمنحت بموجبها صلاحيّات تنفيذيّة وتشريعيّة وقضائيّة خاصّة بكلّ منها، تمنح كلّ طائفة أو حتى كلّ مذهب إدارة شؤون رعاياه على مستوى الأحوال الشّخصيّة[1].

هذه المراسيم طُبّقت في بادئ الأمر على الطوائف المسيحيّة، ثمّ لاحقًا على الطوائف المسلمة، في العام 1955 على الطائفة السُّنّية، وفي العام 1962 على الدّروز، وفي العام 1965 على الشّيعة. وجاء قانون المحاكم الطائفيّة لعام 1962، لينظّم الأحوال الشّخصيّة للطوائف محدّدًا القانون المطبّق لكلّ طائفة. وقد ضمن الدّستور اللبنانيّ من ناحيته للمواطنين احترام وضعيّتهم الشّخصيّة ومصالحهم الدّينيّة «شرط عدم الإخلال بالنّظام العام»[2]. هذه الوضعيّة جاءت لتضاف إلى الطائفيّة السّياسيّة، لتشكّل معها وضعًا قانونيًّا واقعيًّا لا يوجد مثيل له في العالم الحديث أو البعيد[3].

ب. تناقضات القانون وتكريسه للطائفيّة

لقد كان أمرًا طبيعيًّا أن يؤدّي تكريس الطائفيّة في الدّستور والقوانين اللّبنانيّة إلى العديد من التناقضات، كما أثارت الالتباسات في ما يخصّ المبادئ العامّة والقواعد التي تحكم النّظام اللبنانيّ. ونبيّن ذلك في ما يلي:

1. مبدأ النّظام العام يصبّ في مصلحة الطوائف

لقد أكدّ النّظام اللّبنانيّ الامتيازات الممنوحة للطوائف في كلّ من الآداب العامّة (عادات وتقاليد الطوائف) والأمن العام (عدم الوقوع في الفتنة الطائفيّة) ما يعني عدم المسّ بالطوائف من جهة، ومن جهةٍ أخرى احترامًا لخصوصيّتها. هذا الـ«شرط

(1) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 198.
(2) المرجع نفسه، المكان نفسه.
(3) المرجع نفسه، المكان نفسه.

عدم الإخلال بالنّظام العام» في المواد التي تطرقت إلى امتيازات الطوائف، انصبّ كلّه في مصلحة النّظام الطائفي، وتحت ذريعة عدم الوقوع في الفتنة، ما أفرز تمتينًا للوضعيّة الطائفيّة في التشريع والتطبيق، وشكّل تهميشًا عمليًّا وحقيقيًّا لشخصيّة الدّولة وصلاحيّاتها المتعارف عليها في القانون، وجعل مبدأ عدم الإخلال بالنّظام العامّ في خدمة الطوائف بدل أن يكون في خدمة الوطن والمواطنين[1].

2. عدم العمل بمبدأ الفصل بين السّلطات

أكّد اتّفاق الطائف على مبدأ فصل السّلطات وأن تتعاون في ما بينها لما هو في مصلحة النّظام الدّيمقراطيّ والدّولة، ولكن بقيّ هذا التعاون «الفعّال» حبيس الأدراج السّياسة الطائفيّة، لأسباب واقعيّة لا مفرّ منها. وذلك حين قامت السّلطتان التنفيذيّة والتشريعيّة على أساس طائفيّ، بدءًا من رأس هرم التركيبة السّياسيّة، فرئاسة الجمهوريّة للموارنة ومجلس الوزراء للسنّة ومجلس النواب للشيعة. أمّا السّلطة القضائية أصبحت تخضع لمحسوبيّات طائفيّة تضمن التوازنات في التّعيينات، وما يترتّب عليها. أضف إلى ذلك أنّ القضاء الشرعيّ الخاص بالأديان بعيد عن سلطة القضاء المدنيّ والجزائيّ الرسميّ؛ فانعكست التوازنات الطائفيّة تداخلات على مستوى السّلطة التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة، وعلى مستوى الإدارة بشكل عام، محوّلة مبدأ فصل السّلطات إلى حال من الهرج والمرج عصيّة على الفهم[2].

3. عدم العمل بإلغاء الطائفيّة السّياسيّة

عندما ينصّ الدّستور اللّبنانيّ للعام 1926، على إلغاء الطائفيّة السّياسيّة[3]، وكذلك وثيقة الطائف، هذا دليل على وجود النّظام الطائفيّ. وكان لافتًا أنّ النصّ لم يكتفِ بالقول بإلغاء الطائفيّة السّياسيّة في مقدّمة الدّستور؛ بل تضمّن متنه موادَ تشرح كيفيّة

(1) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 200.
(2) ألبير داغر: **أزمة بناء الدولة في لبنان**، مرجع سابق، ص 196.
(3) المادّة **24** التي تؤكد على «التمثيل الطائفي في مرحلة انتقالية».

تحقيق ذلك، وهذه المواد هي المادّة **22**، والمادّة **24** التي استفاضت في الشّرح. هذه النّصوص ينتهكها القائمون على السّلطة، منذ **25** عامًا، بل أكثر من ذلك، أي منذ الصّياغة الأولى لدستور العام 1926، والتي ذكرت في المادّة **24** المعدّلة أن تمثيل الطوائف نسبيّ، وهو تدبير مؤقّت ينتهي بانتهاء المرحلة الانتقالية[1]. كذلك بالنسبة إلى ميثاق العام 1943، والذي هو عهد عرفيّ. لكن يبدو أنّ المؤقّت يحمل صفة الدّوام في لبنان، وإنّ عدم تنفيذ البنود المتعلّقة بإلغاء النّظام الطائفيّ، يجعل من المرحلة الانتقاليّة مرحلة دائمة، وهذا يناقض مصلحة الوطن واستقراره، كما يمثل انتهاكًا للقاعدة التي تجعل من إلغاء الطائفيّة السّياسيّة هدفًا وطنيًّا[2].

4. استغلال التمثيل البرلمانيّ طائفيًّا

ينصّ الدّستور على أنّ النائب يمثل الأمّة جمعاء، على اختلاف طوائفها، ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من منتخبيه[3]، والتي احتفظ بها في وثيقة الطائف، وأنّه ينتخب من المواطنين كافّة، بصرف النظر عن انتمائهم الطائفيّ . لكنّ النّظام الحالي يناقض نصّ الدّستور وروحه والبقاء على العمل بالنصوص الطائفيّة، حتى بلغ الأمر ببعض النواب أن اعترضوا على انتخاب مواطنين لنواب من غير طائفتهم وملّتهم! إنّ تنكّرَ السّياسيّين لوضع قانون انتخابيّ حديث قائم على قاعدة النسبيّة، كما أوصى بذلك الدّستور[4]، يشكّل انتهاكًا صريحًا لتلك النّصوص ولمبدأ التمثيل البرلمانيّ الصّحيح[5].

(1) إدمون ربّاط: **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدّستوري**، ترجمة حسن قبيسي، منشورات الجامعة اللبنانية، 2002، ص 77.

(2) المرجع نفسه، ص 87.

(3) المادّة **27** المعدلة بالقانون الدّستوري الصادر في 17/ 10/ 1927، وبالقانون الدّستوري الصادر في 21/ 1/ 1947.

(4) المادّة **24**.

(5) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 202.

5. التحيّز في الوظائف العامّة يناقض الدّستور

يناقض النّظام الطائفيّ النصّ الذي يعدّ كلّ اللّبنانيّين متساوين أمام القانون، وهم يتمتّعون بالسّواء بالحقوق المدنية والسّياسيّة، ويتحمّلون الفرائض والواجبات العامّة دونما فرق بينهم[1]. ويناقض النصّ الذي يكرّس «لكلّ لبنانيّ الحقّ في تولّي الوظائف العامّة لا ميزة لأحد على الآخر؛ إلّا من حيث الاستحقاق والجدارة بحسب الشّروط التي ينصّ عليها القانون»[2]، إذ إنّ التّعيينات تتمّ في الواقع على أساس المحاصصة وليس الكفاءة.

6. رؤساء الطوائف ومراجعة المجلس الدّستوريّ

إنّ أبلغ دليل وأصدقه على تعمّق الروح الطائفيّة في النّظام اللّبنانيّ هو إعطاء الحقّ «لرؤساء الطوائف المعترف بها قانونًا...»[3]، بمراجعة المجلس الدّستوري إسوة برؤساء السّلطات الرسميّة الثلاث. وهذا يُظهر حجم أو وزن الطائفيّة المكرّسة في الدّستور اللّبنانيّ. وهذا ما يجعل سلطة الدّولة الرسميّة موضع تجاذب بين تلك المذاهب المختلفة[4].

ج. اعتماد النّظام الاقتصاديّ الحرّ يكرّس المحاصصة الطائفيّة

يكرّس الدّستور اللّبنانيّ النّظام الاقتصاديّ الحرّ الذي يكفل المبادرة الفرديّة والملكيّة الخاصة[5]. هو لا يقلّ تأثيرًا في توليفة النّظام السّياسيّ عن النّظام الطائفيّ. إنّ النّظام الاقتصاديّ اللّبنانيّ ليس نظامًا اقتصاديًّا حرًّا على النسق الذي يعرفه العالم المنظّم، فهو يأتي على شاكلة النّظام السّياسيّ اللّبنانيّ. وهو نظام فوضويّ يفسح في

(1) المادّة **7**.

(2) المادّة **12**.

(3) المادّة **19** المعدلة بالقانون الدّستوري الصادر في 17/ 10/ 1927، وبالقانون الدّستوري الصادر في 21/ 9/ 1990.

(4) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 202.

(5) مقدّمة الدّستور.

المجال أمام الفساد والجرائم الاقتصاديّة والماليّة، متواطئًا مع مراكز النفوذ، والتي غالبًا ما تكون في مراكز السّلطة الرسميّة، ما يجعل لبنان خاضعًا لما يشبه المافيا، ويصبغ النّظام السّياسيّ اللّبنانيّ بصفة مافيوية[1].

إلّا أن الالتباس الأكبر يقع في مقدّمة الدّستور في قاعدة «لا شرعيّة لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك»، ما تعارف عليه باسم «التوافقيّة»، والتي أُلبست لباسًا طائفيًّا بطبيعة الحال، تماشيًا مع النّسق الكلّي للنّظام. ووِفاقًا لهذا النّظام الاقتصاديّ الحرّ كانت تجري المشاريع العامّة لتصبّ في مصلحة الزعماء السّياسيّين الناطقين غالبًا باسم الطوائف، لا في مصلحة المواطنين. وهـذا ما كان يُخفي تحاصصًا وتقاسمًا للمصالح والمشاريع العامّة من أعلى هرم السّلطة، نزولًا إلى توزّع الوظائف والمناصب؛ حيث لا يستفيد منها إلّا مواطنون مرضي عنهم من الجهات المعنيّة أو يدورون في فلكهم[2]، مشكّلين معهم دوائر مغلقة يصعب اختراقها، مضيفين في ذلك إلى النّظام اللّبنانيّ صفة الإقطاع السّياسيّ المستحكم.

انطلاقًا من هذه النّصوص التي يعتريها التناقض والالتباس يجري اختراق الدّستور اللّبنانيّ من دون عناء، خصوصًا وأنّه نظام تُغيّب فيه المؤسّسات الرقابيّة، فتتقاسم الطوائف السّلطة من جهة، ومن جهة ثانية هي تشارك الدّولة في المجالس الشّرعيّة والدينيّة بصلاحيّاتها الحصرية، وتتحوّل السّلطة الرسميّة إلى سلطة محليّة تتشابه مع غيرها من السّلطات وتفقد هيبتها ودورها بصفتها سلطة وطنّية، ما يتناقض مع مقدّمة الدّستور (أ) التي تكرّس وحدة لبنان «أرضًا وشعبًا ومؤسّسات»[3]. وباعتماد نظام ماليّ واقتصاديّ فوضويّ يتواطأ متنفّذوه أو يتماهون مع السّلطة السّياسيّة، يتحوّل لبنان الوطن إلى بلد تحكمه مافيا النفوذ الماليّ والطائفيّ والسّياسيّ، فيؤدّي ذلك إلى

(1) إدمون ربّاط: **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدّستوري**، مرجع سابق، ص 136.

(2) علي بن مبارك: **التطرّف الديني ومسألة الهويّة الثقافية، مراجعات وتأملات**، مجلّة **الكلمة**، العدد 98، السنة الخامسة والعشرون، شتاء 2018 م/ 1439 هـ، ص 66.

(3) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 203.

ضعف الكيان بشكل عام، وجعله عرضة للتهديدات والاعتداءات الخارجيّة من جهة، وللتدخّلات الإقليميّة والدّوليّة الواضحة في شؤونه الداخليّة، من جهة أخرى[1].

د. النّظام اللّبنانيّ واستحالة التطبيق

هذا التشابك في تضادّ المصالح والبنية الطائفيّة في النّظام اللّبنانيّ يستمرّ مع استمرار هيمنة الوعي الطائفي على المستوى الاجتماعي، والذي يشكّل رأس حربة عند القوى السّلطويّة الطائفيّة التي يندمج معظم قياداتها مع أصحاب رؤوس الأموال، فينقلب الطبقيّ إلى طائفيّ ويسهّل تحوير الانقسام من أفقيّ إلى عموديّ. وهذا الأمر يحيل النقاش إلى البُعد الثقافيّ كونه أحد أدوات تكوّن الهويّة الوطنيّة، وهذا ما يستدعي التوقّف عند أهمّ معوّقات تشكّل هويّة وطنيّة موحّدة وبديلة عن الهويّات الطائفيّة المهيمنة.

لقد أجمع عدد من الكتّاب على تصنيف لبنان ضمن الجمهوريّات القلقة[2]، أو غير المستقرّة، ومنهم من وصف نظامه بالديموقراطيّ الأوليغرشيّ، مثل مايكل هيدسون[3]، والأوليغارشيّة تعني حكم القلّة، وهي عبارة عن مجموعة ضيّقة تنجح في البقاء في السّلطة مهما تكن المنعطفات الإيديولوجيّة. يظهر قانون الأوليغارشّية في عمليّة لا بدّ من أن تؤدّي، بالرغم من القيم الدّيمقراطيّة المعلنة، إلى نواة إداريّة ثابتة تملك صلاحيّات اجتماعيّة اقتصاديّة مهمّة تحرص عليها مانعة ترقية الأعضاء المنتمين حديثًا[4]. وبما أنّ هذه القلّة هي مجموعة من الشّخصيّات التي وصلت إلى

(1) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 203.

(2) المرجع نفسه، المكان نفسه.

(3) مايكل هدسون (Michael Hudson)، هو عالم اقتصاد أمريكيّ، ولد في 14 مارس 1939، ينتمي لمدرسة الاقتصاد البدعي (Heterodox Economics)، مقابل مدرسة الاقتصاد السّائد. ويعمل أستاذًا جامعيًّا في جامعة «ميزوري» في مدينة «كانساس»، وبروفيسورًا في مدرسة «الدراسات الماركسية» في جامعة «بكين»، وباحثًا في معهد «ليفي» للاقتصاد التابع لكلية «بارد». عمل محلّلًا في «وول ستريت» ومستشارًا سياسيًّا ومعلقًا وصحفيًّا. هو أحد المشاركين في «The Hudson Report»، وهو بودكاست أسبوعي يهتم بأخبار الاقتصاد والمال.

(4) أحمد زايد: **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، قضايا في الهويّة الاجتماعية وتصنيف الذات**، سلسلة **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 326، نيسان / أبريل 2006، ص 13.

الحكم، كونها تمتلك الوسائل الماديّة الكافية، أي إنّها تمتلك الثروة، فهي ستبذل جهدها للحرص على ثروتها، والاستزادة منها عن طريق استغلال السّلطة والنفوذ؛ ولكي تبقى في السّلطة فلا بدّ من أن تضمن لنفسها قاعدة شعبيّة موالية. لذلك تعمل على اللّعب على عناصر التمايز بين فئات الشّعب، وطبعًا إنّ أكثر عناصر التمايز حضورًا في لبنان هي تلك القائمة على التمايز الطائفيّ والمذهبيّ، من هنا كان رفض، أو على الأقل عدم مبادرة القلّة في السّلطة إلى وضع حدّ للنظام الطائفيّ[1].

كما أنّ بعض الكتّاب يشبّه النّظام اللّبنانيّ بالبوليارشيّة[2]، وهي تعني ديموقراطيّة الجماعات التي لا مكان فيها للمواطن بحدّ ذاته[3]. وهذه الجماعات هي جماعات طائفيّة اقطاعيّة مافيويّة في لبنان بطبيعة الحال. كما أنّ هناك من يرى في النّظام اللّبنانيّ نظامًا فوضويًّا أو (Anarchique)، مثل «جان سلمون»[4]، وهو يعني بذلك غياب الدّولة، وربما هو يستنتج ذلك من غياب دور المؤسّسات الرقابيّة، ونفوذ زعماء الطوائف وميليشويّة الزعماء السّياسيّين[5].

1. النّظام اللّبنانيّ عصيّ على التصنيف

تشارك الباحثون اليأس من إيجاد تصنيف للنظام اللّبنانيّ، في المعاجم القانونيّة أو السّياسيّة، كما سبق ورأينا، فهم اختلفوا على الأسباب لتداخلها مع النتائج:

عزى فريق من المحلّلين، صعوبة توصيف النّظام اللّبنانيّ إلى تركيبة المجتمع اللّبنانيّ المؤلّفة من أقليّات متقاربة في العدد على مستوى أكبرها، وأيضًا على مستوى أصغرها، وتصارعها على السّلطة. ومنهم من رأى في ارتباط الطوائف اللّبنانيّة بولاءات

(1) ألبير داغر: **أزمة بناء الدولة في لبنان**، مرجع سابق، ص 123.

(2) مسعود ضاهر: **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية**، دار الفارابي، بيروت، ط 4، 2009، ص 66.

(3) المرجع نفسه، المكان نفسه.

(4) هو البروفيسور البلجيكي، أسّس مركز القانون الدوليّ في جامعة بروكسل الحرّة منذ ثلاثين عامًا، وهو واحد من أهم مراكز الأبحاث القانونيّة على المستوى الأوروبيّ.

(5) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 206.

إقليميّة ودوليّة لحماية نفسها سببًا لعدم تماسك الدّولة، وعدم قيام نظام واضح المعالم فيها[1]، ومنهم من رأى أنّ النّظام الانتخابيّ المعتمد هو وراء كلّ الفوضى القائمة ووراء إيصال الأشخاص ذاتهم، بصورة دائمة، إلى مجلس النواب، وتاليًا النّظام في الدّولة يُصاغ على قياس مصالحهم[2].

كلّ ما قيل فيه الكثير من الحقيقة، ولكن أصعب ما في الأمر أن يرزح لبنان تحت دائرة مغلقة، فلا السّلطة تتغيّر لتغيّر النّظام، ولا النّظام يتغيّر ليغيّر السّلطة[3]؛ ويبقى البلد محكومًا من مجموعة من الأقطاب الذين ينتمون إلى طوائف وملل مختلفة، ينطقون باسم جماعات، وليس باسم الوطن[4]. وهم يسخّرون الوطن والمواطنين للعبة المصالح، متواطئين مع رأس المال، ومع وسائل إعلام تخصّهم، ومع المراجع الدّينيّة التي تغطيهم ويغطونها، محوّلين أي أمر معيشيّ أو مطلبيّ أو سياسيّ إلى طائفيّ، مختبئين وراء مبدأ «التوافقية»، أو «صيغة العيش المشترك»، وخوف الوقوع في الفتنة، مبقين على الوطن والمواطن رهينة لمصالحهم الذاتيّة، حائلين بذلك دون قيام الدّولة الحديثة في لبنان كما يعرّفها القانون الدّستوريّ، أي دولة المؤسّسات التي تحافظ على حقوق المواطنين وتحدّد صلاحيّات الحكام ومسؤوليّاتهم، فالدّولة لا تُعرف فقط بحدودها وشعبها وسلطتها، بل بمؤسّساتها التي ترعى النّظام وتسهر على تطبيقه[5].

2. النّظام الطائفيّ يعطّل الديمقراطيّة والدّستور

هناك قناعة شبه كاملة، عند معظم اللّبنانيّين، أنّ الانتخابات النيابيّة، سواء جلبت حكومة اتّحاد وطنيّ أم مثالثة أم مناصفة أم معطّلة أم مرجّحة، الأمر سيّان، فلن يتجدّد

(1) مسعود ضاهر: **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية**، مرجع سابق، ص 72.
(2) أحمد سعيفان: **الأنظمة السياسية والمبادئ الدّستورية العامة**، مرجع سابق، ص 219.
(3) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 205.
(4) كمال حمدان: **الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية والهويّة الوطنية**، مرجع سابق، ص 223.
(5) أحمد زايد: **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات**، مرجع سابق، ص 156.

النّظام ولن يُعمل بالديمقراطيّة؛ فآليّة الحكم هي ذاتها. ذلك؛ لأنّ الزعماء السّياسيّين سيعملون على تقاسم المصالح وليس على حماية المصلحة العامّة أو حماية حقوق المواطنين؛ فالتجاذب الطائفيّ سيبقى سمة الحكومة، وستكون معطّلة، وشؤون البلد تراوح مكانها، إمّا في ملفات محفوظة إلى أجل غير مسمى، وإمّا يجري تنفيذ بعض المشاريع بتمريرها بصفقات وتحاصصات بين ذوي الشّأن وبالتواطؤ مع رأس المال[1].

لقد طرح اتفاق الطائف «مرحلة انتقاليّة»، كما فعل دستور العام 1926 من قبل، وذلك لتصفية تركة الحرب وتسوية الوضعيّة القانونيّة للكيان اللّبناني عن طريق منحه نظامًا مدنيًّا يضع حدًّا للنظام الطائفيّ، ويقيم المواطنيّة على قاعدة العدالة والمساواة لكلّ أفراد الشّعب، ما يؤدّي إلى الحدّ من تأثير الطوائف ويجنّب لبنان مِحَنًا جديدة. كما طرح أسس محاسبة الحكّام ومساءلتهم، ما يكرّس شخصيّة الدّولة قانونيًّا، ويرسم حدود السّلطة ومسؤوليّة الحكام، ويرسم الحدود بين العامّ والخاصّ، ما يؤدّي إلى محاربة الفساد واختلاس المال العامّ. غير أنّ شيئًا من ذلك لم يحدث، وما يزال الممسكون بالسّلطة يتخفّون خلف ذرائع مختلفة لإبقاء البلد ساحة للفساد والفوضى وملعبًا يدخلون فيه الأهداف ضدّ بعضهم البعض، غير متورّعين عن التحالف والتواطؤ مع جهات إقليميّة ودوليّة لحماية مصالحهم[2].

إنّ النّظام الطائفيّ الذي تكرّس في النّصوص وفي التطبيق، والأحداث التي تندلع باستمرار، والتي تبدأ سياسيّة إصلاحيّة وتتحوّل إلى صراعات طائفيّة، تعطّل آليّة الحكم الديمقراطيّ، فالشّعب من جهته لم يستطع التغلّب حتى اليوم على عقدة الخوف على أمنه من الحروب الأهليّة، فيفضل المواطنون السّكوت على الفساد، والظلم على المطالبة بالإصلاح، لاستغلال الوضع فورًا وإعطائه صبغة طائفيّة

(1) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 262.
(2) المرجع نفسه، ص 263.

يستطيع منها المنتفعون من النّظام الطائفيّ-الرأسمالي القائم من افتعال الأحداث التي تمكّنهم من الاستمرار في غيّهم[1]. لذلك؛ يتّسم موقف الشّعب اللّبنانيّ بأكثريّته الصامتة بالسّلبيّة والصبر القاتل لروح المواطنيّة، حين تجد اللّبنانيّ محبًّا لوطنه كافرًا بدولته مستخفًّا بها.

أمّا الزعماء السّياسيون المنتفعون بدورهم في السّلطة بما يحقّقونه من مكاسب، فهم يتمسّكون بالوضع القائم، وما دام قائمًا، فهم يحاولون جاهدين الادّعاء أنّهم حريصون على البلد منعًا من الانزلاق إلى صراعات داخليّة وحرب أهليّة جديدة. لكن في الوقت ذاته، إن الدعوات التي يطلقها بعض هؤلاء مطالبة بالإصلاح، فهي ليست إلاّ شكلًا صوريًّا، خصوصًا عندما يحين موعد الانتخابات؛ وأغلبهم ينبرون إلى التحريض الطائفيّ والمذهبيّ، والمضحك المبكي أنّهم في تحريضهم ضد الآخر يلبسون ذلك الآخر لباس الفتنة والمذهبيّة أو الطائفيّة مهما كان تصرّفه، حتى لو كان علمانيًّا[2].

3. المصالح الخارجيّة وتقاطعها مع النّظام الطائفيّ

ليس محظورًا التعاون والتعامل مع الدّول الأخرى، سواء المجاورة أم البعيدة؛ وهذا أمر بديهيّ في علاقات الدّول ببعضها البعض؛ إنّما الجريمة التي لا تغتفر هي التواطؤ، أحيانًا، مع أعداء الوطن لتمرير مصالح شخصيّة على حساب مصلحة الدّولة. إنّ أكثر الأشخاص انتهاكًا لسيادة الدّولة هم أولئك الذين يرفعون شعار سيادتها زورًا وبهتانًا، بينما سكتوا طوال وجود الاحتلال الإسرائيليّ لجنوب لبنان من العام 1982 حتى العام 2000، حيث لم يسلم من إجرامه حجر ولا بشر، ثم جاؤوا ينادون بالسّيادة بعد ذلك. ومعلوم أنّ مفهوم السّيادة يُرفع في وجه محتلّ، وليس في وجه مواطن. وإن هذه الوضعيّة التي كانت سببًا رئيسًا من أسباب حرب السبعينيّات ما تزال تصحّ

(1) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 263.
(2) أحمد زايد: **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات**، مرجع سابق، ص 160.

اليوم، مع فارق أنّ بعض الاقطاعيّين القدماء الذين لم يحالفهم الحظّ للاستمرار قد حلّ محلّهم زعماء ميليشيات أو أصحاب شركات كبرى وبيوت مال[1].

مع بدء المرحلة الانتقاليّة الجديدة التي أقرّها اتفاق الطائف في مطلع التسعينيّات، كانت الدّولة في مواجهة تهديد يفوق ما سبقه من تهديدات؛ وهو تحويل قطاعاتها إلى شركات استثماريّة خاصّة، تركب موجة العولمة وتسير بحسب إملاءات الشّركات العالميّة الكبرى التي تسعى إلى استنزاف ثروات الشّعوب المستضعفة، تحت شعار فتح الحدود وحريّة التجارة على المستوى الاقتصاديّ، وشعارات الديمقراطية والإصلاح ومحاربة الإرهاب على المستوى السّياسيّ والعسكري[2]. كما استُبحيت أرض لبنان للبيع والشّراء غير المنظّم من أجانب متموّلين؛ بينما غُيّبت الإصلاحات الرئيسة التي يكرّسها القانون والمتمثلة باللامركزية الإداريّة، وبنظام انتخاب نسبيّ غير طائفيّ، وبإلغاء الطائفيّة السّياسيّة، وبتكريس حقوق الإنسان والمواطن، وحماية المال العامّ بالقضاء على الفساد المستشري ومحاسبة المسؤولين ومراقبة دستوريّة القوانين ومحاربة الفساد وضع حدّ لانتهاك سيادة الدّولة، سواء من خلال التدخّلات الإقليميّة والدّوليّة في شؤونها الداخليّة أم من خلال الاعتداء عليها.

يتفق اللّبنانيون، على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، وعلى الرّغم من خلافاتهم الطائفيّة، أنّ لبنان الدّولة «لم تُبنَ بعد بالمعنى الدّستوري للكلمة، ونظامًا لم تُرسم خطوطه بوضوح، ووطنًا ما يزال يعيش في مرحلة انتقاليّة منذ إنشاء الدّولة، فيه كثير من الزعماء والميليشيات والتدخّلات الخارجيّة ورجال الدّين وكثير من التحاصص والفساد والتسلط ونهب المال العام والفوضى، وقليل من حسن التدبير والعدالة والمساواة والإنصاف والإكتفاء الذاتي والسّيادة»[3]. ولقد نصّ اتفاق الطائف على أنّ

(1) أحلام بيضون: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص 266.
(2) المرجع نفسه، المكان نفسه.
(3) المرجع نفسه، ص 267.

لبنان واحدًا أرضًا وشعبًا ومؤسّسات؛ إلّا أنّ هذه الوحدة لمّا تتحقّق حتى الآن، ولن تتحقّق طالما التضامن الوطنيّ مفقود، وفي ظلّ عجز الميثاق الوطنيّ وعدم تطبيقه.

الخاتمة

منذ أُسست دولة لبنان الكبير، في العام 1920م، كان الانتماء الطائفيّ والمناطقيّ والحزبيّ والولاء للزعيم أقوى بما لا يُقاس من الانتماء إلى الدّولة، وهو أمر موثّق، بحسب ما يرويه المؤرخون والكتب الأكاديميّة؛ وحتى بين اللّبنانيين أنفسهم. إذ من المعروف، على صعيد الفكر السّياسيّ اللّبنانيّ، ما يُعرف بنظرية الهويّة اللّبنانيّة لـ«ميشال شيحا»: «لبنان الجغرافي المتميّز عن محيطه، لبنان اللّيبراليّ سياسيًّا واقتصاديًّا، والذي يشكّل واحة متميّزة عن المحيط العربيّ، ويشكّل جغرافيًّا نقطة التقاء عربيّ ـ غربيّ»[1]، والسّؤال: ضمن أيِّ نوع من الهويّات يصنّف هذا التعريف عند «ميشال شيحا» الذي يعدّ بالتأكيد مفكّرًا ذا وزن مرموق عند اللّبنانيّين؟ هي تجسيد للانتماء إلى وطن، وليس إلى دولة؟ هو لم يتحدّث عن كيفية ترسيخ سلطة الدّولة وترسيخ الانتماء.

يذهب البعض إلى القول إنّ مشكلة الهويّة في لبنان تتلخّص بعدم تبلور هويّة تشكّل مظلّة ينضوي تحتها اللبنانيّون، بصرف النظر عن تنوّعهم الدّيني والمذهبي وتفاوتهم الاجتماعي والثقافي، ما ينبغي أن يكون مصدرًا للغنى والتطوّر على المستويات الفرديّة والاجتماعيّة. وهؤلاء يتحدّثون عن الهويّة الوطنيّة الجامعة لهويّة الثقافات والجماعات الفرعيّة وصَهرها في بوتقة واحدة تكون عامل وحدة وغنى؛ توظّف لمصلحة تطوّر الدّولة اللّبنانيّة وتقدّمها.

لكنّ هذا التعريف لم يُعنَ أصحابُه بشرح الكيفيّة التي يمكن التأسيس من خلالها لمثل هذه الهويّة. ولا ملامة عليهم في ذلك، نظرًا إلى أنّ ترسيخ الهويّة عمليّة تراكميّة بنيويّة تواجه العديد من الصعوبات، وخصوصًا في النموذج اللبنانيّ، أهمّها عدم

(1) كمال حمدان: **الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية والهويّة الوطنية**، مرجع سابق، ص 233.

التمكّن على الصّعيد الداخلي من إيجاد سلطة مركزية قوية أوّلًا، ثمّ عدم تكريس مظاهر الانتماء ثانيًا. لذلك؛ الانتماءات الضيقة على حساب الانتماء الكلّيّ أمر ونتيجة طبيعيّان جدًا.

في هذا البحث؛ يتبيّن لنا طبيعة أزمة الهويّة في لبنان، والتي تُحدّد بما يلي:

- **أوّلًا:** بُعد أيديولوجيّ يتعلّق بأساس النّظام السّياسيّ اللبناني وبتوجّهاته الخارجيّة، وعدم الوضوح الذي يعتريهما والحيرة بين لبنان «العروبيّ» أو لبنان «الغربيّ الهوى»، كما أرادته الشمعونيّة، أو لبنان محور المقاومة.
- **ثانيًا:** بُعد سياسي يتمثل بغياب مظاهر الانتماء، وعدم نجاح من تناوبوا على حكم لبنان وإدارة مؤسّساته، في تكريسها وتحويلها إلى واقع عمليّ وبنيويّ في لبنان دولة ومجتمعًا.
- **ثالثًا:** بُعد فكري عقدي يتمثّل بالانتماء الضيّق على حساب الانتماء الكلّي.

بناءً على هذه الأبعاد الثلاثة، ترتسم مستويات أزمة الهويّة وفاقًا لمستويات محوريَّة ثلاثة تتمثّل بشكل رئيس بـ:

- **أوّلًا:** هويّة لبنان في نظر المجتمع الدّولي، حيث هو طوائف متشرذمة تسمح لهم بالتدخّل وقتما شاؤوا.
- **ثانيًا:** الدّولة اللبنانيّة في نظر المواطن اللبناني؛ إذ مع وجود مؤسّسات في الدّولة اللبنانيّة، لكن المواطن اللّبنانيّ لا يستطيع التمتّع بذلك في واقع علمي راسخ، أي لا ينظر إلى دولته بأنّها دولة مؤسّسات.
- **ثالثًا:** عدم ترسيم الحدود بوضوح بين المجتمع بشرائحه من جهة، والدّولة من جهة أخرى، جعل الهويّة ضائعة في منطقة وسط بين الطرفَيْن.

عمومًا، إنّ ولاء المواطن اللبناني هو للأحزاب والطائفة، وتعود أسباب ذلك إلى ما يسود الواقع اللبناني من مظاهر لا تكرّس الانتماء إلى الدّولة، ولهذا أسبابه المتعلّقة

بالدّولة اللبنانيّة. وثمّة أسباب أخرى تتعلّق بالدور السّلبي للأحزاب السّياسيّة وإدراكها مكامن ضعف الدّولة اللبنانيّة وحاجات مواطنيها، ولأسباب خاصّة بالحشد والتأييد، نذكر منها:

- **أوّلًا**: ولاء المواطنين للدوائر الضيّقة (الحزب والطائفة) على حساب الانتماء الأساسيّ إلى الدّولة. ولهذا أسبابه التي تكمن في قيام الأحزاب بالأدوار التي يجب أن تقوم بها الدّولة، ولا سيّما الجانب الخدماتي، فإخضاع كلّ مرافق الدّولة للقطاع الخاصّ وعدم وجود قطاع عامّ فعّال أو عدم فعاليّته، لا يخلق انتماءً بسبب تنصّل الدّولة من وظائفها.
- **ثانيًا**: الفشل في تكريس مفهوم المواطنة وترجمته إلى واقع عمليّ. وللمواطنة ركنان أساسيّان؛ أوّلهما الشّعور بالانتماء إلى وطن، وتاليًا إلى دولة ما، وثانيهما يترجم هذا الشّعور بالانتماء إلى علاقة متبادلة بين الأفراد والدّولة التي ينتمون إليها ويُقدّمون لها الـولاء، ليحصلوا في ما بعد على مجموعة من الحقوق المدنّية والسّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. وبعدما وظّفت الإيديولوجيا والسّرديات التاريخيّة والأحداث السّياسيّة للتأكيد على أنّ هويّة لبنان هي هويّة جامعة للهويّات الطائفيّة، انتصرت الطائفيّة على لبنان منذ لحظة نشوئه، وصار لبنان أمميًّا وإقليميًّا ودوليًّا، والخارج مقيم فيه.

أ. المصادر والمراجع

1. مقدّمة الدّستور اللبناني.
2. ميثاق حركة أمل.
3. أبو خليل، جوزيف: **قصة الموارنة في الحرب، سيرة ذاتية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1999.
4. بوضومط، تيموثي: **الهويّة ورأس المال في لبنان أواخر العهد العثماني، تنافس الهويّات في أواخر العهد العثماني في بلاد الشام** (1840–1940)، ترجمة منصة حنا، لا د. 2010.
5. بيضون، أحلام: **قراءة في النظام اللبناني بين القانون والتطبيق، وقائع المؤتمر السنوي الأول: صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدّستوري والممارسة السياسية**، منشورات الجامعة اللبنانية، 2020.
6. الجسر، باسم: **ميثاق 1943 لماذا كان؟ وهل سقط؟**، دار النهار، بيروت، ط 2، 1998.
7. حداد، حكمت ألبير: **لبنان الكبير**، دار نظير عبود، لبنان، ط 3، 2006.
8. حمدان، كمال: **الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية والهويّة الوطنية**، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 1998.
9. داغر، ألبير: **أزمة بناء الدولة في لبنان**، دار الطليعة، بيروت، ط2012،1.
10. ربّاط، إدمون: **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدّستوري**، ترجمة حسن قبيسي، منشورات الجامعة اللبنانية، 2002.
11. زايـد، أحمد: **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، قضايا في الهويّة الاجتماعية وتصنيف الذات**، سلسلة **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 326، نيسان / أبريل 2006.
12. سعيفان، أحمد: **الأنظمة السياسية والمبادئ الدّستورية العامة– دراسة مقارنة،**

الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.

13. سليمان، عصام: **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، دار العلم للملايين، بيروت،1991.
14. شكر، زهير: **الوسيط في القانون الدّستوري**، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
15. ضاهر، مسعود: **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية**، دار الفارابي، بيروت، ط 4، 2009.
16. طرابلسي، فواز: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، رياض الدبس للكتب والنشر، 2010.
17. كوثراني، وجيه: **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي** (1860–1920) **مساهمة في دارسة أصول تكونها التاريخي**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط 3، 1982.

ب. الدوريات

1. أبي يونس، ألكسندر: **دور الموارنة في إنشاء دولة لبنان الكبير والمحافظة عليه**، مجلّة **المنارة**، العدد 122، 2005.
2. بن ساعد، عائشة: **دور الدولة العثمانية في ترسيخ الطائفية في لبنان**، مجلّة **الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، 2018، العدد 36.
3. بن مبارك، علي: **التطرّف الديني ومسألة الهويّة الثقافية، مراجعات وتأملات**، مجلّة **الكلمة**، العدد 98، السنة الخامسة والعشرون، شتاء 2018 م/ 1439 هـ.
4. حديد، عطية مساهر؛ السياد، سامي صالح: **موقف لبنان من حلف بغداد**، مجلّة **آداب الفراهيدي**، جامعة تكريت، العراق، العدد، 15 حزيران، 2013.
5. شلهوب، طنّوس: **لبنان وصراع الهويّة – مئة عام من الاستحالة**، مجلّة **المفكرة القانونية**، العدد 40، 17/ 11/ 2021.

صدر عن

دار بيروت الدولية

د. فاطمة مصطفى دقماق

الذّكاءُ العاطفي

سرُّ نجاحك في الحياة

تقديم البروفسور فوزي أيوب

الفصل الأول: مفهوم الذكاء العاطفي ونشأته

الفصل الثاني: الذكاء العاطفي على المستوى الشخصي

الفصل الثالث: كيف نُنمّي الذكاء العاطفي

الفصل الرابع: أهمية الذكاء العاطفي في مجالات الحياة

تجدونه لدى:

- دار بيروت الدولية، حارة حريك، 03/973983.
- الدكتورة فاطمة مصطفى دقماق 03/788626 / الجنوب.
- مكتبة السيد محمد حسين فضل الله العامة، حارة حريك، جانب مستشفى بهمن.
- مكتبة فيلوسوفيا، حارة حريك، شارع الشيخ راغب حرب، 71/548418.
- مكتبة أفكار، حارة حريك، 03/007768.

دار بيروت الدولية
للطباعة والنشر والتوزيع

EUROPUB Publishing Company LTD, UK

CheckInCertificate

CERTIFICATE
OF ACHIEVEMENT

THIS CERTIFICATE IS PROUDLY PRESENTED TO

Sada Al - Oulum

(ISSN: 2959-9423)

has been successfully indexed in **EuroPub Database** in year **2024**, a prestigious repository of scientific literature and research. **"Sada Al - Oulum"** has met the rigorous standards and criteria set forth by EuroPub Database for inclusion in EuroPub database, demonstrating excellence in scholarly content, editorial quality, and relevance to the scientific community.

This indexing acknowledgment is a testament to the dedication and commitment of the editorial board, authors, and contributors of **"Sada Al - Oulum"** to advancing knowledge and innovation in ***Arts, humanities and social sciences***.

This certificate is issued under the cover of EuroPub Publishing Company, Ltd., UK.

Euro Code: 1655739804 **Issue on:** 2024-09-14 **Validity:** 1 Year

Please check it as online with Euro Code: https://cms.europub.co.uk/qr_check

VALID

SIGNATURE

Database: http://europub.co.uk/

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.623** based on International Citation Report (ICR) for the year **2023-2024** .
The URL for journal on our server is
https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team (ISI)

International Scientific Indexing (ISI)

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.961** based on International Citation Report (ICR) for the year **2024-2025**

The URL for journal on our server is
https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team (ISI)

International Scientific Indexing (ISI)

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com
البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com
الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 9431-2959